

ملخص
تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة
حول
التنمية المستدامة

قامت الهيئة الاتحادية للبيئة بإعداد هذا التقرير بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالبيئة والتنمية في الدولة، وبإشراف من اللجنة الوطنية للتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ ٢٠٠٢)



أعد هذا التقرير أصلاً باللغة الإنجليزية لتقديمه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا خلال الفترة ٢٦ أغسطس – ٤ سبتمبر ٢٠٠٢. وهذا النص باللغة العربية هو ملخص لمحتويات التقرير.

ملخص تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة حول التنمية المستدامة

مقدمة:

في إطار اهتمامها البالغ بالمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرج - جنوب إفريقيا خلال الفترة ٢٦ أغسطس - ٤ سبتمبر ٢٠٠٢، وحرصها على المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر، وعرض الإنجازات التي حققتها الدولة في هذا المجال، تم في أوائل فبراير ٢٠٠٢ تشكيل لجنة وطنية من أجل التحضير لهذه المشاركة، برئاسة وزارة الخارجية وعضوية ممثلين عن كافة الوزارات والهيئات الاتحادية المعنية.

وكلفت اللجنة الهيئة الاتحادية للبيئة بإعداد تقرير حول إنجازات الدولة في مجال التنمية المستدامة، ليتم تقديمه في المؤتمر.

ويعرض هذا التقرير معلومات عن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في دولة الإمارات والعوامل المؤثرة على التنمية المستدامة، والتعاون الدولي والإقليمي في هذه المجالات بالإضافة إلى المؤسسات البيئية والأنشطة البيئية المختلفة في الدولة. كما يلخص التقرير أولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة (الأجندة ٢١ الوطنية) واستراتيجيات العمل البيئي وخطط العمل الوطنية البيئية التي وضعت بناءً على ذلك.

وفي الملخص التالي عرض لأهم محتويات هذا التقرير :

دولة الإمارات العربية المتحدة:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين خطي عرض ٢٢ درجة و ٢٦,٥ درجة شمالاً وخطي طول ٥١ درجة و ٥٦,٥ درجة شرقاً في الجزء الجنوبي من الخليج العربي. ويحدها الخليج العربي من الشمال والشمال الغربي، ودولة قطر والمملكة العربية السعودية من الغرب. ومن الجنوب سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان.

تبلغ مساحة الدولة نحو ٨٣,٦٠٠ كيلومتر مربع، تتضمن عدداً من الجزر مساحتها ٥,٩٠٠ كيلومتر مربع، وتمتد دولة الإمارات فوق منطقة بحرية شديدة الضحالة تضم الكثير من الجزر والصخور المرجانية. ويمكن تقسيم دولة الإمارات إلى ثلاث مناطق إيكولوجية: مناطق جبلية في الشمال الشرقي، مناطق صحراوية ومناطق ساحلية. وتغطي الصحراء حوالي ٨٠% من مساحة الدولة خاصة في المنطقة الغربية.

تتميز دولة الإمارات بمناخ استوائي صحراوي وأمطار قليلة تتراوح ما بين ٧٠ ملم إلى ١٦٠ ملم في السنة. وتتجاوز درجات الحرارة ٤٥ درجة مئوية في فصل الصيف (يونيو- سبتمبر)، في حين تصل معدلات الرطوبة النسبية إلى أكثر من ٩٠%. أما في فصل الشتاء (ديسمبر - فبراير) فتتراوح درجات الحرارة ما بين ١٨,٢-٢٢,٥ درجة مئوية، وتكون معدلات الرطوبة النسبية ما بين ٥٠-٧٠%، وعادة ما تسقط الأمطار خلال هذه الفترة.

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من نظام اتحادي أنشئ في ٢ ديسمبر من العام ١٩٧١، ويضم الاتحاد سبع إمارات هي: إمارة أبوظبي وهي أكبر الإمارات مساحة، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة عجمان، إمارة أم القيوين، إمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة.



ومدينة أبوظبي هي عاصمة الدولة، وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (حفظه الله) هو حاكم إمارة أبوظبي ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشكل رئيس الدولة وحكام الإمارات المجلس الأعلى للاتحاد الذي يمثل السلطة العليا في الدولة، ويمثل المجلس الوطني الجهاز التشريعي للدولة، فيما يمثل مجلس الوزراء الجهاز التنفيذي.

الفصل الأول - الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية:

التكوين الديموغرافي:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً مضطرباً في أعداد السكان في العقود الثلاثة الماضية، ففي عام ١٩٧٥ الذي شهد أول تعداد للسكان بلغ عدد السكان ٥٥٧,٨٨٧ نسمة، ووصل إلى ٣,٤٨٨,٠٠٠ في العام ٢٠٠١، وكانت معظم هذه الزيادة نتيجة للاستخدام الكثيف للعمالة التي وفدت إلى الدولة، خاصة خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وقد ارتفع معدل نمو السكان من ٢,٩% في العام ١٩٨١ إلى ٥,٨% في العام ٢٠٠٠.

أما معدل المواليد الخام فقد انخفض من ٣,٤٨% في العام ١٩٨١ إلى ١,٧٦% في العام ٢٠٠٠، كما انخفض معدل الوفيات الخام من ٠,٢٠% في العام ١٩٨١ إلى ٠,١٧% في العام ٢٠٠٠. ويعود انخفاض معدل المواليد الخام إلى وجود أعداد كبيرة من السكان الوافدين في سن العمل والذي انعكس بشكل واضح على نسبة الذكور إلى الإناث (١:٢).

النمو الاقتصادي:

ساهم اكتشاف النفط في دولة الإمارات في إيجاد وضع اقتصادي إيجابي انعكس في توفر الإمكانيات المالية واستثمارها من قبل الدولة في سبيل تحقيق مستوى عالٍ من النمو والتطور. ومنذ قيام الاتحاد في العام ١٩٧١، وجهت الدولة جهودها لبناء اقتصاد حديث مبني على أسس متينة.

وصل الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠١ إلى ٢٤٨,٩ مليار درهم، وبلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٨% بينما وصلت مساهمة القطاعات الأخرى إلى حوالي ٧٢% في نفس العام. ويعود ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي إلى جهود الدولة في تنويع الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في الدولة بنسبة ٨% نظراً لاستقرار أسعار النفط والنمو المتزايد للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

الخدمات الصحية:

ركزت الدولة جهودها في البداية نحو مكافحة الأمراض المعدية، ونجحت في مكافحة هذه الأمراض من خلال الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها، خاصة فيما يتعلق بتطبيق برنامج التحصين الموسع الذي حقق نسبة تغطية وصلت إلى حوالي ٩٤% للفئات المستهدفة. ولعل أوضح دليل على نجاح هذا البرنامج هو عدم تسجيل أي حالات لشلل الأطفال منذ العام ١٩٩٢، وانخفاض معدلات حدوث أمراض أخرى مثل الحصبة.

أما في المراحل اللاحقة فقد أصبح التركيز واضحاً على مكافحة مختلف الأمراض الناتجة عن التغيير في أنماط الحياة نتيجة للنمو الاجتماعي والاقتصادي المتسارع في الدولة.

وقد أظهرت المؤشرات الصحية في الدولة اتجاهات إيجابية إذ انخفض معدل وفيات الأطفال من ١١,٤ لكل ألف مولود حي في العام ١٩٩٠ إلى ٨,٠٨ لكل ألف مولود حي في العام ٢٠٠٠، كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من ١٤,٤ لكل ألف مولود حي في العام ١٩٩٠ إلى ١٠,٣ لكل ألف مولود حي في العام ٢٠٠٠، وانخفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة من ٠,٣ لكل ألف مولود حي في العام ١٩٩٠ إلى صفر في العام ٢٠٠٠، كما أن العمر المتوقع عند الولادة من ٧٠ إلى ٧٤ عاماً للذكور ومن ٧٢ إلى ٧٦ عاماً للإناث خلال السنوات العشر الماضية.

وفي الوقت الحالي يتم توفير الخدمات الصحية للسكان من خلال ٥٧ مستشفى، و ١٢٤ مركز صحي و ١٠٦ مركز لرعاية الأمومة والطفولة و ٦١٢ عيادة صحة مدرسية و ٧٧ عيادة أسنان و ٧١٣ صيدلية.

وفي العام ٢٠٠٠، بلغ إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية في الدولة حوالي ٣,٨ مليار درهم.

التعليم:

ترتكز استراتيجية الدولة في مجال التعليم على تشجيع الأجيال الناشئة على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة.

ونتيجة لتزايد عدد السكان فقد توسعت الدولة في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، ووصل عدد المدارس الحكومية وفقاً لبيانات عام (٢٠٠٠-٢٠٠١) إلى ١٠,١٦٧ مدرسة تضم حوالي ٢٩٢ ألف طالب وحوالي ٢٧٧ ألف طالبة.

مقارنة بحوالي ٧٤ مدرسة تضم حوالي ٣٣ ألف طالب وطالبة في عام ١٩٧٠. كذلك ارتفعت المبالغ المستثمرة في قطاع التعليم الحكومي من ٤,٣ مليار درهم في العام ١٩٩٩ إلى ٤,٦ مليار درهم في العام ٢٠٠٠.

ووضعت وزارة التربية والتعليم والشباب في الدولة استراتيجية متكاملة طويلة الأمد حتى عام ٢٠٢٠ تركز على خطط خمسية بهدف تطوير الخدمات التعليمية في الدولة.

ومن أجل تغطية احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية الماهرة اتجهت الدولة إلى إنشاء مدارس ومعاهد فنية ومهنية متخصصة، إضافة إلى إنشاء مجموعة من الجامعات الحكومية والخاصة. ففي العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ ارتفعت نسبة الطلاب الذين التحقوا بالجامعات في الدولة بحوالي ٩,١% مقارنة بالعام الدراسي السابق.

القوى العاملة:

تتميز دولة الإمارات بوجود أعداد كبيرة من الوافدين من مختلف الجنسيات (حوالي ١٦٠ جنسية) يفدون للعمل في مختلف المجالات المتوفرة في الدولة. ويشكل الآسيويون والعرب الغالبية العظمى من قوة العمل في الدولة. ويقوم معظم الوافدين، خاصة من الدول الفقيرة باستثمار الجزء الأكبر من مداخيلهم في موطنهم الأصلي مما يساهم في رفع مستوى الدخل الوطني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

وتعمل الدولة جاهدة على تقديم فرص تدريب متطورة لمواطنيها من أجل تأهيلهم للدخول في سوق العمل.

ووفقاً لبيانات عام ١٩٩٥ فقد بلغ عدد السكان في سن العمل (أكثر من ١٥ سنة) ١,٣٣٥,٨٩٤ نسمة، شكل الذكور الغالبية العظمى، إذ بلغت نسبتهم حوالي ٨٨,٣% مقابل حوالي ١١,٧% للإناث. أما في عام ٢٠٠١ فقد بلغت نسبة الذكور والإناث من اليد العاملة ٨٦,٣% و ١٣,٧% على التوالي.

وتعود أسباب انخفاض عدد الأيدي العاملة من الإناث إلى العديد من الأسباب من بينها العادات والتقاليد، وتفضيل التفرغ لتربية الأطفال في البيت، والاكتفاء المادي للمرأة المواطنة، إضافة إلى قلة عدد النساء في سن العمل مقارنة بعدد الذكور في هذه السن.

تنمية المرأة:

للمرأة في دولة الإمارات حقوق مماثلة لحقوق الرجل بالنسبة للتعليم والعمل والملكية وغيرها من الحقوق التي تضمن مكانتها في المجتمع، وليس هناك أي نوع من التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة لنفس العمل. وقد قامت الدولة في العام ١٩٩٦ بالتوقيع على الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساواة بين العاملين الذكور والإناث للعام ١٩٥١ والذين يقومون بنفس العمل.

وشكل تأسيس الاتحاد النسائي في العام ١٩٧٥ الحجر الأساسي في تعزيز الأنشطة الخاصة بالمرأة في الدولة، وترأس الاتحاد النسائي سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، قرينة صاحب السمو رئيس الدولة. ومن ضمن الأنشطة المتعددة للاتحاد النسائي تشجيع تعليم الإناث خاصة برامج محو الأمية، وتوفير فرص التدريب الأخرى للنساء. كما أن الاتحاد عضو نشط في اللجنة الإقليمية للتنسيقية لنساء الخليج والجزيرة العربية والاتحاد العربي للمرأة والاتحاد الدولي للمرأة. وشارك الاتحاد النسائي في العديد من المؤتمرات الدولية حول المرأة كان أهمها المؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥.

ووفقاً لتوصيات المؤتمر قام الاتحاد النسائي بإعداد مسودة استراتيجية حول "تنمية المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفم) والتي ركزت على تنمية مستوى المرأة الصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

شؤون الطفل:

مع نهاية العام ٢٠٠١ قامت دولة الإمارات بوضع مسودة قانون اتحادي بشأن حقوق الطفل بناء على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي انضمت إليها الدولة في العام ١٩٩٦. والاهتمام بشؤون الطفل هو أحد برامج الاتحاد النسائي الهامة. وقد نظم الاتحاد في أبوظبي في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠١ مهرجان الثالث للطفل، الذي كان من أبرز نتائجه إعلان إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في الدولة، الذي سيتولى تنسيق جهود الدولة في مجال حقوق الطفل مع المنظمات الإقليمية والدولية خاصة منظمة اليونيسف.

الشؤون الاجتماعية:

تم وضع نظام متكامل للشؤون الاجتماعية في الدولة من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٩ صدر تشريع خاص بتنظيم الشؤون الاجتماعية يتم بموجبه تقديم إعانات للأرامل والأيتام والمعوقين والمسنين والمطلقات وغيرهم من ذوي الاحتياجات الاجتماعية. وبلغت جملة الإعانات التي قدمتها الوزارة في عام ٢٠٠١ حوالي ٦٥٠ مليون درهم.

المنظمات الأهلية:

يوجد في الدولة العديد من المنظمات والجمعيات الأهلية التي تعنى بالبيئة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية. وتهدف المنظمات الأهلية البيئية إلى حماية البيئة وسلامة الفرد من المخاطر البيئية، وتشجيع الوعي البيئي بالإضافة إلى حث الجهات المختصة بشؤون البيئة على وضع التشريعات اللازمة للمحافظة على البيئة وحمايتها. ومن أهم الجمعيات الأهلية البيئية في الدولة، جمعية أصدقاء البيئة، مجموعة الإمارات للبيئة ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية.

وهناك خمس جمعيات ثقافية واجتماعية وعلمية تعمل على دعم وتشجيع الأنشطة الاجتماعية والثقافية والأبحاث بالإضافة إلى جمعية حماية المستهلك. وهناك أيضاً ١٢ جمعية أهلية إنسانية تعمل على تأمين الدعم المادي والاهتمام بالشؤون الاجتماعية للأيتام والمسنين والمعوقين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الثاني - العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنمية المستدامة:

النفط والغاز:

تعتبر دولة الإمارات من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إذ يقدر احتياطي النفط في الدولة بحوالي ١٠٠ مليار برميل (١٠% من إجمالي العالم) وحوالي ٦ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وقد وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٢٨% في العام ٢٠٠١. وفي الوقت الحالي تساهم دولة الإمارات في تنمية الاقتصاد العالمي من خلال تأمين الطاقة لسوق النفط.

التنمية الصناعية:

تهدف الاستراتيجية الصناعية في الدولة إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ويقسم القطاع الصناعي إلى قسمين: الأول يضم الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على النفط والغاز، والقسم الثاني يضم الصناعات التحويلية التي تشمل صناعة الإسمنت والخزف والألومنيوم والمواد الغذائية والأثاث والمشروبات والبلاستيك والصناعات البتروكيميائية وغيرها. وق ساهم هذا القطاع بنسبة ١٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠١، ووصلت قيمة الاستثمارات فيه إلى ٢٨,٥ مليار درهم. أما عدد المؤسسات الصناعية فقد بلغ ٢,٣٣٤ يعمل فيها حوالي ١٨٨,٣٩٣ فرد.

التنمية الزراعية والثروة السمكية والحيوانية:

تسعى الدولة إلى زيادة المساحات المزروعة عن طريق استصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية التي تغطي أكثر من ٨٠% من مساحة الدولة الكلية، ففي بداية السبعينات بلغت مساحة الأراضي المزروعة حوالي ٢٠٠ ألف هكتار أي ٢,٤% من إجمالي مساحة الدولة، بينما وصلت إلى حوالي ٥٧٣ ألف هكتار في العام ٢٠٠٠، أي ما يعادل ٦,٥% من مساحة الدولة الإجمالية. وقد بلغت عدد الخيارات المزروعة ٣٥,٥٨٤ تصل مساحتها ٢٧٣,٣٣٢ هكتار. وبلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ٤,٢% في عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للثروة السمكية، فقد تزايدت كميات الأسماك التي تم اصطيادها خلال الـ ٢٥ سنة الماضية من ٦٤,٠٠٠ طن في العام ١٩٧٦ إلى ١٠٥,٤٥٦ طن في العام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٩ صدر القانون الاتحادي رقم (٢٣) بشأن استغلال وحماية وتنمية الموارد الحية المائية في الدولة بهدف تنظيم هذه العملية والمحافظة على الثروة السمكية. كما تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بتطبيق برنامج للمحافظة على الثروة السمكية وتنميتها من خلال مركز الأبحاث البحرية.

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فقد بلغ عدد الأغنام ٤٩٤,٩١٧ والماعز ١,٢٧٨,٥٤٧ والأبقار ٩٦,٠٥٠ والجمال ٢١٩,٧١٣ في العام ٢٠٠٠. ووصل إنتاج الحليب إلى ٨٢,٥٠٢ طن (٢٨ مزرعة) ولحوم الدواجن إلى ٣٦,٣١٠ طن (٣٦ مزرعة)، بينما بلغ إنتاج الدولة من اللحوم ٢٤,٨١٠ طن.

التحضر:

نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في الدولة ازدادت مساحات بعض المدن الرئيسية في الدولة، تبعه انخفاض ملحوظ في عدد السكان في القرى والمناطق الريفية الذين نزحوا إلى المدن سعياً وراء الأنشطة الاقتصادية المتوفرة فيها. فعلى سبيل المثال ازدادت مساحة المناطق السكنية في مدينة أبوظبي من ٢,٥ كلم مربع في العام ١٩٧٠ إلى ١٨٣ كلم مربع في الوقت الحالي، وازدادت مساحة مدينة دبي من ٦,٥ كلم مربع في العام ١٩٧٠ إلى ٦٠٤,٨ كلم مربع في الوقت الحالي. أما الشارقة فقد ازدادت مساحتها من ٠,٥ كلم مربع في العام ١٩٧٠ إلى ١٠٠ كلم مربع في الوقت الحالي.

تؤمن الدولة، عبر عدة برامج القروض المالية الميسرة لمواطنيها لبناء المساكن على أراضي تمنحها مجاناً، بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان ببناء ٧,٨٣٩ مسكن للمواطنين وتم توزيعها عليهم مجاناً، خاصة في المناطق

الريفية، كما قامت ببناء ٩،٢٠٠ وحدة سكنية. وتساهم أيضاً دوائر البلديات وتخطيط المدن بشكل كبير في مثل هذه الأنشطة. وبلغت نسبة مساهمة قطاع التشييد والبناء ٧% من إجمالي الناتج المحلي للدولة عام ٢٠٠١.

المواصلات:

طورت الدولة شبكة مواصلات حديثة، وشملت العديد من الطرقات المعبدة والمطارات والموانئ. وقامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بصرف ٨ مليارات درهم لتطوير البنية التحتية، إضافة إلى عشرات المليارات التي استثمرتها حكومات الإمارات في هذا المجال. وتغطي شبكة الطرق حوالي ٣،٨١٠ كلم تربط مختلف أرجاء الدولة ببعضها البعض. وهناك ٦ مطارات دولية في أبوظبي والعين ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة تبلغ طاقتها حوالي ١٦ مليون راكب في السنة، وتخدم ١٢٥،٠٠٠ رحلة من خلال ١٠٠ شركة طيران دولية.

وهناك أيضاً ١٥ ميناء تجاري في الدولة تبلغ طاقتها حوالي ٧٠ مليون طن، إضافة إلى العديد من الموانئ الخاصة بالصيد، يقع معظمها في أبوظبي، دبي، الشارقة والفجيرة.

السياحة:

تتمتع دولة الإمارات بموقع جغرافي مميز ومناخ معتدل على مدار ستة أشهر في السنة، بالإضافة إلى الشواطئ الرملية والأسواق التقليدية ومراكز التسوق والأمان الذي يعتبر السمة السائدة في مختلف إمارات الدولة. وتتجه السياحة في الدولة نحو الازدهار ويساعد على ذلك وجود المطارات والموانئ الحديثة وشبكة الطرق المتطورة. وفي الوقت الحالي يتوفر في الدولة ٣٥٣ فندق تتوزع على مختلف إمارات الدولة. وساهم قطاع التجارة والخدمات والسياحة بحوالي ١١،٤% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠١.

التجارة والاستثمار:

انضمت الدولة إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٧٧ وترافق ذلك مع بروز دور الأسواق المحلية كمراكز تجارية وإقليمية لإعادة التصدير. وأفتتح أول سوق للعمليات المصرفية في الدولة في العام ١٩٩٨ بحوالي ٨٣ شركة.

بلغ رأس مال سوق أبوظبي للأوراق المالية في نوفمبر ٢٠٠١ أكثر من ١٨ مليار درهم وشمل العديد من الشركات والبنوك المسجلة لديه موزعة كالتالي: ٨٦% بنوك، ٤% فناطق، ٩% الخدمات، ٨% التأمين والصناعة ١%. أما في دبي فهناك أيضاً العديد من الشركات والبنوك المسجلة في سوق دبي المالي.

وقد حققت تجارة الجملة والتجزئة والصيانة نسبة نمو سنوية بلغت حوالي ٣%، بينما بلغ معدل النمو لشركات التأمين والمال ١٤%. وارتفع عدد شركات التأمين إلى ٣١٣ شركة تمارس مختلف أنشطة التأمين.

الطاقة:

تعتبر مصادر الطاقة محدودة حتى في دولة منتجة للنفط كدولة الإمارات العربية المتحدة. واستخدام الطاقة له دور أساسي في التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة نظراً لأهميتها في عدد من الخدمات مثل الكهرباء والماء والأنشطة الصناعية والنقل وغيرها. ويستخدم النفط والغاز لتوليد الطاقة في الدولة ويستهلك قطاع الكهرباء حوالي ٦٥% من الطاقة، ويستهلك قطاع الصناعة والمناطق السكنية حوالي ٢١%، فيما يستهلك قطاع النقل حوالي ١٤%.

وقد ازداد إنتاج الكهرباء من ٢٦،٥٧٣ جيجاوات/ ساعة في عام ١٩٩٦ إلى ٤٣،١٧٢ جيجاوات/ ساعة في العام ٢٠٠١، بينما ارتفع الاستهلاك من ٢٤،٣٠٦ جيجاوات/ ساعة في العام ١٩٩٦ إلى ٣٨،٤٠٦ جيجاوات/ ساعة في العام ٢٠٠١.

ونظراً لكون الدولة تتميز بوجود أشعة الشمس لمدة ٣٦٥ يوماً في السنة، فإن الطاقة الشمسية تعتبر أحد أهم مصادر الطاقة البديلة، وهناك بعض الجهات الرئيسية في الدولة التي بدأت بالفعل باستخدام الطاقة الشمسية في أنظمتها على نطاق ضيق مثل شركة بترول أبوظبي الوطنية وهيئات الكهرباء والماء والبلديات ومؤسسة الإمارات للاتصالات. كما أن وزارة الكهرباء والماء وضعت خطة عمل مستقبلية للطاقة المتجددة من خلال استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد لاستخدام الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى برامج تنمية استخدام الطاقة المتجددة وتقييم المصادر المتوفرة لذلك، وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال وبرامج التوعية.

الاتصالات:

هناك شبكة اتصالات حديثة تصل دولة الإمارات بالعالم، وتوفر "مؤسسة الإمارات للاتصالات" والتي تأسست في العام ١٩٧٦، خدمات الاتصالات للدولة. وتعتبر المؤسسة من أهم المؤسسات التي تقوم بتوفير هذه الخدمات في الشرق الأوسط. وقد بلغ عدد خطوط الهاتف عند تأسيس المؤسسة ٣٣،٠٠٠ خط، ارتفع إلى ١،١ مليون خط هاتف عادي حالياً، إضافة إلى

١,٧ مليون خط هاتف متحرك. علاوة على ذلك تقدم المؤسسة العديد من الخدمات الأخرى التي تشمل الفاكس والبريد الصوتي وشبكة المعلومات (٢٣٤,٠٨١ مشترك) وغيرها.

وفي العام ١٩٨٩ قامت المؤسسة بإنشاء كلية هندسة تمنح شهادة بكالوريوس في هندسة المعلومات والهندسة الإلكترونية وهندسة الكمبيوتر، وتهدف الكلية إلى تأهيل وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة من مواطني الدولة للعمل في هذا المجال.

كما أن الدولة ومن خلال شركة "الثريا للاتصالات الفضائية" ساهمت في الدخول إلى عالم الاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد تأسست هذه الشركة في العام ١٩٩٧ باستثمار قيمته حوالي ١,١ مليار دولار أميركي. وتغطي الثريا ٩٩ دولة في أوروبا والشرق الأوسط وشمال ووسط أفريقيا وجنوب ووسط آسيا وهي مناطق مأهولة بحوالي ٢,٣ مليار نسمة.

تكنولوجيا المعلومات:

تهدف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في الدولة إلى زيادة القدرات الإدارية وخلق الأجواء المناسبة للشركات والخبراء العاملين في هذا المجال. وقد بدأت مؤسسة الإمارات للاتصالات بتقديم خدمة شبكة المعلومات العالمية في الدولة منذ أغسطس عام ١٩٩٥. وقد تطورت هذه الخدمات بشكل كبير بحيث يمكن الاتصال بشبكة الإنترنت المحلية (اتصالات) من مختلف دول العالم.

كما تعتبر مدينة دبي للإنترنت من أولى المراكز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وإحدى أكبر المجمعات في الشرق الأوسط. وتؤمن هذه المدينة خدمات عقارية ومؤسسية وتكنولوجية بالإضافة إلى خدمات أخرى في مجال تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض.

من ناحية أخرى تم البدء بتقديم خدمة حكومة دبي الإلكترونية في العام ٢٠٠١، وهي من أهم المبادرات الحكومية في الشرق الأوسط، وتسعى بشكل مباشر إلى تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية للشركات والمجتمع بشكل عام في إمارة دبي. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين مستوى الخدمات داخل الإدارات الحكومية وخارجها عن طريق تسهيل إصدار البطاقات الصحية والرخص التجارية ودفع فواتير الكهرباء والماء والمخالفات وغيرها. ومن المتوقع أن يتم تغطية ٧٠% من هذه الخدمات في العام ٢٠٠٥ عن طريق حكومة دبي الإلكترونية.

الفصل الثالث – التعاون الدولي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة:

تساهم الدولة في الجهود الإقليمية والدولية، وذلك من خلال انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الإقليمية، وهي عضو في اتفاقيات اقتصادية منها اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك مع دول الخليج العربية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية. ومن الاتفاقيات الاجتماعية المهمة اتفاقية حقوق الطفل.

بالإضافة إلى ذلك، تشارك الدولة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية ومنها مؤتمرات الأطراف الخاصة بالاتفاقيات الدولية والاجتماعات الإقليمية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، واجتماعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، واجتماعات المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لدول غرب آسيا.

مساهمة الدولة في جهود التنمية:

قامت دولة الإمارات ومنذ إنشائها بتقديم المساعدات للعديد من الدول الفقيرة وخلال الأزمات. وخلال الفترة ١٩٧٣ و ٢٠٠١ بلغت مساهمات الدولة في هذا المجال حوالي ٩٤,٢ مليار درهم (٤% من إجمالي الناتج المحلي) معظمها على شكل منح (٧٠,٢ مليار درهم).

وهناك العديد من المؤسسات التي تعنى بهذه الأنشطة من أهمها هيئة الهلال الأحمر، وصندوق أبوظبي للتنمية، ومؤسسة زايد للمساعدات الإنسانية. وقد ساهم الهلال الأحمر لدولة الإمارات خلال العام ٢٠٠٠ بمساعدات بقيمة ١٢٦,٢ مليون درهم. كما استفادت ٥٥ دولة من مساعدات صندوق أبوظبي للتنمية في مشاريع تنموية مثل بناء المساكن والطرق والموانئ والمطارات ومحطات توليد الطاقة وغيرها. وساهمت مؤسسة زايد للمساعدات الإنسانية بحوالي ٤٠٠ مليون درهم للمشاريع الإنسانية في الدولة وخارجها ومنها تأسيس مراكز ثقافية إسلامية ومراكز أبحاث علمية ومؤسسات صحية وتعليمية، وتدعم المؤسسة الدول التي تتعرض لكوارث ونكبات.

الفصل الرابع – المؤسسات والأنشطة البيئية في الدولة:

اهتمت الدولة بالعمل البيئي منذ مرحلة مبكرة، حين أنشأت في عام ١٩٧٥ اللجنة العليا للبيئة، التي تولت الإشراف على تنسيق الجهود البيئية في الدولة. ومنذ ذلك التاريخ تزايد الاهتمام بالبيئة، وتجلّى في إنشاء العديد من المؤسسات البيئية الاتحادية والمحلية في مختلف الإمارات بالإضافة إلى إدارات ومراكز حماية البيئة التابعة للبلديات وشركات النفط.

على المستوى الاتحادي:

- الهيئة الاتحادية للبيئة، تأسست عام ١٩٩٣.

على المستوى المحلي:

- هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها في إمارة أبوظبي، تأسست عام ١٩٩٦.
- لجنة البحوث البيئية في نادي تراث الإمارات في إمارة أبوظبي، تأسست عام ١٩٩٦.
- إدارة حماية البيئة والحياة الفطرية في الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة.
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في إمارة الشارقة، تأسست عام ١٩٩٨.
- هيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية في إمارة رأس الخيمة، تأسست عام ١٩٩٩.
- إدارات وأقسام البيئة في البلديات في مختلف إمارات الدولة.
- إدارات البيئة والصحة والسلامة في شركات النفط.

الأنشطة البيئية:

يوم البيئة الوطني والمناسبات البيئية الأخرى :

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة بيوم البيئة الوطني في ٤ فبراير من كل عام. وقد اختير هذا التاريخ لكونه يصادف ذكرى إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة، ويتم اختيار شعار مختلف للاحتفال بالمناسبة في كل عام إلى جانب شعار المناسبة الدائم: "الإمارات والبيئة.. التزام دائم وعمل متواصل"، وتم حتى الآن الاحتفال بهذه المناسبة ٥ مرات. وبالإضافة إلى هذه المناسبة تحتفل الدولة بجميع المناسبات البيئية الإقليمية والدولية.

المحميات الطبيعية:

في إطار التزام الدولة بالمحافظة على التنوع الحيوي وتنميته تم إعلان الكثير من المناطق كمحميات طبيعية. وقد تم تأسيس هذه المحميات ما بين الأعوام ١٩٨٢ و ٢٠٠١. وبلغ عدد المحميات البرية (نباتية - حيوانية) ٦ محميات بينما هناك ٧ محميات بحرية بالإضافة إلى اثنتين من المحميات البحرية- البرية. وفي الوقت الحالي هناك ٢٨ منطقة تتم دراستها تمهيداً لإعلانها مناطق محمية.

حماية الحياة الفطرية:

بدأت برامج حماية الحياة البرية منذ بداية الستينات في الدولة ومن أهمها برنامج حماية المها العربي الذي كان مهدداً بالانقراض في منطقة الجزيرة العربية، وذلك بناء على توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة، وقد نجح هذا البرنامج في زيادة عدد هذه الحيوانات التي يجري إطلاق مجموعة منها في بيئتها الأصلية سنوياً، إضافة إلى برامج أخرى متعددة مثل: برامج حماية الصقور والحبارى، وأبقار البحر، والسلاحف البحرية.. وغيرها. كما تقوم الجهات المعنية بتنفيذ مجموعة من الأنشطة البحثية للمحافظة على الحياة البرية في الدولة، وأبرمت الدولة مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في هذا الإطار.

وفي هذا السياق تشير الإحصائيات إلى أن أعداد الثدييات وصلت إلى ٥٤ نوع، والطيور ٤٠٠ نوع، والأسماك البحرية ٣٠٠ نوع، والأسماك النهرية نوعين، والنبات ٤٠٠ نوع، بالإضافة إلى ٦٧ نوع من الزواحف و ١٣ نوع من الأفاعي و ٣٦ نوع من السحالي. ويبلغ عدد أنواع اللاقاريات ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نوع.

الجوائز والجوائز البيئية:

لإبراز اهتمام القيادات العليا في الدولة بتنمية البيئة، تم تخصيص العديد من الجوائز البيئية والتنموية للجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة والأفراد على المستوى الوطني والدولي من أجل حفزهم على المشاركة في جهود حماية البيئة. ومن أهم هذه الجوائز جائزة زايد الدولية للبيئة، إضافة إلى مجموعة أخرى من الجوائز مثل:

- جائزة دبي الدولية لافضل الممارسات في مجال المستوطنات البشرية.
- جائزة مبارك بن محمد للتاريخ الطبيعي.
- جائزة حميد بن راشد النعيمي للثقافة والعلوم.

التربية والتوعية البيئية:

يتم تناول القضايا البيئية في كافة المراحل الدراسية ضمن المناهج التعليمية المختلفة مثل الجغرافيا والجيولوجيا والعلوم والتربية الإسلامية واللغات. ولا يجري تدريسها في مناهج منفصل، في حين تقوم بعض الجامعات بتغطية موضوع البيئة بشكل منفصل، فمذ العام ١٩٩١ استحدثت جامعة الإمارات العربية المتحدة درجة الماجستير في العلوم البيئية. كما تقوم جامعات أخرى في الدولة مثل الجامعة الأمريكية في الشارقة بمنح درجة البكالوريوس في العلوم البيئية.

أما بالنسبة للتوعية البيئية، فهناك اهتمام كبير من قبل صانعي القرار في الدولة بالقضايا البيئية، وقد تُرجم هذا الاهتمام من خلال وضع استراتيجيات للتوعية والإعلام البيئي في العام ١٩٩٤ تهدف إلى زيادة الوعي البيئي بالقضايا البيئية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتضمين التوجهات البيئية في الخطط والاستراتيجيات لأصحاب القرار.

التشريعات البيئية:

هناك العديد من التشريعات البيئية المحلية والاتحادية التي تعنى بمختلف المواضيع المتعلقة بالبيئة والصحة العامة. ومن أهم هذه التشريعات القوانين الاتحادية المتعلقة بحماية البيئة وتنميتها، مكافحة الأمراض المعدية، المواد المشعة، حماية وتنمية الموارد المائية الحية، المصلحات الزراعية، بالإضافة إلى تشريعات أخرى تحدد فيها المعايير والمقاييس الواجب اتباعها أثناء التعامل مع المبيدات الحشرية، المواد الخطرة والنفائيات الخطرة والنفائيات الطبية، الجازولين الخالي من الرصاص، ملوثات الهواء والبيئة البحرية وغيرها.

تنظيم المؤتمرات:

ضمن جهود الدولة على الصعيد البيئي، عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بهذا المجال والتي صدر عنها مجموعة من الإعلانات الدولية الهامة:

- معرض ومؤتمر البيئة – فبراير ٢٠٠١ في مدينة أبوظبي: وقد صدر عنه إعلان أبوظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي.
- مؤتمر دبي الدولي – فبراير ٢٠٠٢ في مدينة دبي: وقد صدر عنه إعلان دبي حول الإدارة المتكاملة لموارد المياه في المناطق القاحلة.
- إجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية – ابريل ٢٠٠٢ في مدينة أبوظبي: وقد صدر عنه إعلان أبوظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر.

الفصل الخامس – أولويات العمل البيئي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

انسجماً مع هدفها المتمثل أساساً في حماية وتطوير البيئة في الدولة، ووضع الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة عليها من الآثار الضارة، وتلبية لنداء مؤتمر قمة الأرض (١٩٩٢) قامت الهيئة الاتحادية للبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المعنية في الدولة بوضع استراتيجية وطنية بيئية وخطة عمل متكاملة لتطوير العمل البيئي. وتمثلت أهداف الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي في تعزيز التزام الدولة في بناء مجتمع يمتلك اقتصاداً متنوعاً ولحماية البيئة من خلال تبني مبادئ التنمية المستدامة، مع إدخال الأبعاد البيئية في التخطيط الوطني التنموي، والتأكد من عدم تحمل أجيال المستقبل لأعباء التأثيرات البيئية المترتبة نتيجة للتنمية.

وتولت إعداد الاستراتيجية والخطة عشر مجموعات عمل تمثل كافة قطاعات العمل البيئي والتنموي في الدولة، وهي :

- البلديات.
- موارد المياه.
- البيئة البحرية.
- التخطيط والبيئة الحضرية.
- الزراعة وموارد الارض.
- الصناعة.
- الطاقة.
- الصحة.
- التعليم والتوعية البيئية.
- النفط والغاز.

واستغرقت عملية إعداد الإستراتيجية والخطة حوالي ٣ سنوات (ديسمبر ١٩٩٧ – سبتمبر ٢٠٠٠) وتمت على ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: أولويات العمل البيئي الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (أجندة القرن الواحد والعشرين الوطنية)، تم الانتهاء من إعدادها في العام ١٩٩٨.

المرحلة الثانية: الاستراتيجية الوطنية البيئية، تم الانتهاء من إعدادها في العام ١٩٩٩.

المرحلة الثالثة: خطة العمل البيئي الوطنية، تم الانتهاء من إعدادها في العام ٢٠٠٠.

وروعي عند تحديد القضايا البيئية الرئيسية في الدولة الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات على الصحة العامة، التأثيرات الاقتصادية، التأثيرات الإيكولوجية، التأثيرات الجمالية والمخاطر وعدم اليقين.

أجندة القرن الواحد والعشرين الوطنية:

تمثل أجندة القرن الحادي والعشرين الأوليات الوطنية البيئية للاستراتيجية البيئية وخطة العمل البيئية الوطنية. من أجل تحديد الأجندة الوطنية، تم في المرحلة الأولى من مراحل الإعداد دراسة القضايا البيئية في الدولة ومسبباتها. وتحليل البيانات والمعلومات والمؤشرات ذات العلاقة، خاصة المؤشرات التي تمثل عناصر ضغط مثل الاتجاهات السكانية والنمو الاقتصادي، العوامل المؤثرة مثل عدم إدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي، ونقص الكوادر البشرية والمؤسسية للتعامل مع القضايا البيئية وضعف الوعي البيئي محلياً وإقليمياً ودولياً.

بناء على هذه العوامل، وعلى أولويات القطاعات المشاركة، تم تحديد أولويات العمل البيئي على المستوى الوطني (أجندة القرن الواحد والعشرين الوطنية) كالتالي:

- المياه العذبة ومواردها.
- التلوث (الهواء، المياه وإدارة النفايات).
- البيئة البحرية.
- البيئة الحضرية.
- إهدار موارد الأرض والتنوع البيولوجي.

وعنيت الفصول السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر من التقرير بأولويات العمل البيئي الوطنية في الدولة .

الفصل السادس – موارد المياه:

يستعرض هذا الفصل العناصر التي يجب أن تركز عليها الأجندة الوطنية البيئية لموارد المياه، ويستعرض كذلك الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي الوطنية لتلك الموارد.

عناصر الاستراتيجية الوطنية:

- تخطيط وإدارة موارد المياه.
- إدارة المياه الجوفية.
- استخدام المياه في الزراعة .
- إدارة المتطلبات الحضرية والصناعية.
- استدامة عمليات التحلية.
- معالجة المياه العادمة

خطة العمل:

- تفعيل دور الهيئة العامة لإدارة المياه ودعمها إدارياً وفنياً.
- إنشاء إدارات/ أقسام في المؤسسات التي تعنى بإدارة المتطلبات المائية.
- تطوير نظم وآليات اقتصادية للمحافظة على المياه.
- إجراء مسح وتسجيل كل مناطق مصادر المياه والخزانات الجوفية وتطوير خطة لاستدامة استخدامات المياه الجوفية وذلك عن طريق التسجيل (التقييم)، وإنشاء شبكة رقابية لكل السحوبات المائية الجوفية.
- تقييم الاستفادة من الموارد المائية البديلة بما في ذلك تعزيز تغذية الخزانات الجوفية والتوسع في استخدامات المياه العادمة المعالجة.

- إجراء دراسة على التأثيرات التراكمية الناتجة عن التوسع في محطات التحلية على بيئة المياه الساحلية.
- إجراء البحوث لتنفيذ مشاريع تجريبية بهدف الاستفادة من الطاقة الشمسية في عمليات تحلية المياه الضاربة إلى الملوحة في المناطق الريفية.
- تطوير استخدام المياه العادمة.
- مساعدة المزارعين عن طريق تطوير الإرشاد الزراعي لترشيد استخدامات المياه في الزراعة من خلال زراعة المحاصيل ذات الكفاءة الأعلى للوحدة المائية وتحسين نظم الري المستخدمة.

الفصل السابع – التلوث:

يستعرض هذا الفصل العناصر التي يجب أن تركز عليها الأجندة الوطنية البيئية الخاصة بقضايا تلوث الهواء والمياه وإدارة النفايات، ويستعرض كذلك الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي الوطنية للتلوث.

عناصر الاستراتيجية الوطنية:

تلوث الهواء:

عناصر الاستراتيجية:

- تطوير سياسات متكاملة لإدارة نوعية الهواء مبنية على رقابة تنسيقية على نوعية الهواء.
- تبني سياسة وطنية للطاقة تقلل من التأثيرات البيئية مبنية على تحسين كفاءة تحويل الطاقة واستخدام الوقود النظيف.
- تبني سياسات تركز على تعميم إجراءات الترخيص وإنشاء مناطق صناعية محددة، وتبني واستخدام نظم الإنتاج الأنظف، والتقليل من الانبعاثات وتبني تقنيات نظيفة وآمنة بيئياً.

خطة العمل:

- إنشاء شبكة متناسقة لربط محطات رصد نوعية الهواء وتطوير نظم الضبط لعمليات التلوث، مع الأخذ بنظر الاعتبار الشبكات القائمة.
- وضع قاعدة بيانات لرصد الانبعاثات وتطبيق نظم للتقليل منها.
- وضع أو تفعيل تشريعات الطاقة من أجل متابعة تنفيذ السياسات المستدامة لاستخدامات الطاقة وإجراء البحوث لاستعمالات الطاقة المتجددة.
- إنتاج وقود نظيف.
- إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين الإمارات .

تلوث المياه:

عناصر الاستراتيجية:

- توحيد السياسات والنظم في جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي في الدولة، وتوفير الموارد المالية المتاحة لعمليات جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- إخضاع الصناعات الجديدة أو توسيع الصناعات القائمة في المناطق المحددة لإجراءات الترخيص وتبني نظم الإنتاج النظيف وتقييد الترخيص للصناعات التي تسبب هدراً للمياه.
- وضع سياسة وطنية تعنى بإعطاء الأولوية للاعتبارات البيئية عند وضع خطط التنمية الصناعية، وتوحيد المواصفات البيئية وأساليب التحكم في سلامة البيئة على مستوى الدولة.
- إنشاء مناطق صناعية متخصصة وفقاً للحجم ونوعية النشاط الصناعي مع أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان.

خطة العمل:

- التقليل التدريجي من الانبعاثات والتصريفات واستخدام التقنيات الأنظف والأمنة بيئياً.
- إجراء مراجعة شاملة لطرق معالجة مياه الصرف الصحي بواسطة البلديات بما في ذلك السياسات والنظم والاعتمادات المالية وطرق التصريح للتصريف والرسوم المعتمدة.

- العمل على تنفيذ مشاريع الصرف الصحي في مدن الدولة.
- إعداد دراسة متخصصة لكل المناطق الصناعية بالدولة وتأهيل وإنشاء مناطق صناعية تتلاءم مع البيئة.
- وضع وتفعيل التشريعات الخاصة بإنشاء المناطق الصناعية.
- وضع قاعدة بيانات من أجل إدارة أعمال حصر مصادر الانبعاثات والتصريفات بغرض التقليل منها.

إدارة النفايات :

عناصر الاستراتيجية:

- تبني طرق سليمة لجمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها، وتوفير اعتمادات مالية وبشرية لإدارة النفايات حيثما كان ضرورياً.
- تعزيز برامج تدوير النفايات حسب الطلب الداخلي والإقليمي لمنتجات التدوير.
- تطبيق الآلية الاقتصادية فيما يتعلق بإدارة النفايات وتقليل توليد النفايات.
- وضع برامج توعية للتقليل من النفايات في المصانع والمؤسسات ولتدوير النفايات وإعادة استعمالها.
- تحديد النظم في تقسيم وفرز النفايات الخطرة ومعرفة مصادرها الرئيسية وفي جمع النفايات الخطرة والتخلص منها ومراقبتها منذ بدء الإنتاج إلى التخلص منها.
- تعزيز تقنيات الإنتاج الأنظف والتقليل من إنتاج النفايات في المصانع القائمة في الدولة، وتقييد الصناعات الجديدة ذات الإنتاج العالي للنفايات.
- تقليل إنتاج النفايات الخطرة في قطاع النفط والغاز.
- وضع سياسات لتقليل الآثار البيئية الناجمة عن إدارة النفايات جمعاً وتخزيناً وتخلصاً، وخصوصاً المواد الملوثة من طعام وحيوان ووضع نظم وطرق فعالة لفصل وجمع وتخزين النفايات الطبية والتخلص السليم منها.

خطة العمل:

- زيادة الموارد المخصصة في ميزانيات البلديات لإدارة النفايات الصلبة لتعزيز وتدريب القدرات.
- تطبيق برامج للتقليل من النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها، والتعرف على الأسواق لتصريف المواد الناتجة عن عمليات التدوير واستعمال الآلية الاقتصادية لتشجيع عمليات التدوير.
- توسيع إنتاج واستعمالات الأسمدة العضوية في بعض الإمارات .
- إجراء مسوحات لكفاءة البيئة في النشاط الصناعي وتشجيع استخدام التقنيات الأنظف في عمليات الإنتاج.
- تطوير وتطبيق برامج لتقليل مصادر النفايات في قطاع النفط والغاز وذلك عن طريق تبني تقنيات الإنتاج الأنظف.
- حصر ومراجعة أنواع وكميات المواد الخطرة ومصادرها وتطوير نظم موحدة لمتابعة عمليات إنتاجها والتخلص منها.
- إنشاء مركز/ مراكز لمعالجة النفايات الخطرة والتخلص منها.
- تطوير وتطبيق نظم للتخلص السليم من النفايات الطبية ذات المصادر المختلفة.

الفصل الثامن – البيئة البحرية:

يستعرض هذا الفصل العناصر التي يجب أن تركز عليها الأجندة الوطنية البيئية الخاصة بالبيئة البحرية، ويستعرض كذلك الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئية للبيئة البحرية.

عناصر الاستراتيجية الوطنية:

تتلخص عناصر الاستراتيجية الوطنية لقضايا البيئة البحرية في مجموعة من السياسات، هي:

سياسات المحافظة:

- التنوع البيولوجي.
- الأنواع المهددة بالانقراض.
- المناطق المحمية.
- قاعدة المعلومات.
- رسم خرائط لموارد الساحل.

سياسات التوعية:

- إنشاء خدمات وطنية توعوية للمعلومات البيئية ونشر تلك المعلومات بين العاملين في مجال صناعة الأسماك ومستخدمي مياه الساحل.
- تعزيز النشاطات السياحية ذات الأثر القليل على البيئة، وتشجيع المحافظة على الموارد، ونشر المعلومات الخاصة بالأنواع المحمية.
- إدخال مناهج تختص بالبيئة البحرية في برامج التعليم واستعمال الآلة الإعلامية لنشر قضايا البيئة البحرية.

سياسات تنظيمية:

- إنشاء مناطق بحرية تتمتع بمتطلبات خاصة بنوعية المياه.
- وضع معايير لنوعية المياه في تلك المناطق وللتصريفات واعتماد آليات لتطبيق ومراقبة تنفيذ تلك المعايير.
- تحديد طرق لمراقبة النشاطات التي تؤثر في البيئة البحرية.
- تطبيق تشريعات تقييم الأثر البيئي وتطوير الإدارة البيئية الساحلية المتكاملة.
- تعزيز الاستخدامات المستدامة للمناطق الساحلية والمحافظة عليها.
- وضع ضوابط مشددة للانبعاثات والتصريفات في المياه الساحلية، ومنع ومراقبة غمر النفايات في البحار، وتطبيق تقنيات نظيفة خاصة بعمليات الحفر ووضع برامج لمراقبة ومراجعة الالتزام بالتطبيق.

سياسات اقتصادية:

- تطبيق آليات ونظم لتحديد مواقع بديلة للتنمية الساحلية، مع الأخذ بالاعتبار قضايا حماية البيئة.
- تطوير آليات اقتصادية لتطبيق مبدأ "الملوث يدفع" تشمل غرامات على عدم الالتزام بتطبيق معايير التصريفات.

إدارة الأسماك:

- تحديد الوضع الحالي للأسماك وفعالية طرق الحماية وتطوير استراتيجيات لإدارة المخزون السمكي.
- تطوير قوانين فعالة لإدارة الأسماك وضبط معدات الصيد وتحديد الإنزال وصيد الأنواع ذات المخزون القليل وتطبيق عقوبات على عدم الالتزام.
- منع صيد الأسماك في مناطق الحماية والتبييض والحضانة.
- مراقبة فعالة لنشاطات الصيد والإنزال.
- تعزيز الوعي في مجتمع الصائدين لمعرفة إحصائيات الأسماك والصيد المرشد والتشاور معهم في قضايا الحماية.
- مراجعة القاعدة الاقتصادية للإدارة السمكية والعمل على تطوير نشاط صيدي مستدام.

خطة العمل:

- المحافظة على التنوع البيولوجي البحري ليلعب دوراً كاملاً في تطبيق أجندة القرن الحادي والعشرين، وللحصول على قاعدة المعلومات وللتعريف بأهداف المحافظة على التنوع البيولوجي ولمعرفة الحلقات الضعيفة والتحوط من إحلال أنواع غريبة.
- التعرف على إجراءات الحماية السائدة للأنواع الرئيسية المهددة بالانقراض ووضع خريطة للموارد واقتراح أطر لإدارة سبل المحافظة.
- المحافظة على الموائل لإنشاء شبكة مترابطة للمناطق البحرية المحمية بغرض الإدارة الشاملة للبيئة البحرية، وتطوير خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية.
- وضع وتطبيق تشريع وطني لحماية البيئة البحرية من التلوث وإنشاء مناطق ذات خواص بحرية واضحة واستخدامات نفعية، ووضع أهداف ومعايير لجودة المياه لكل منطقة على حدة والمعايير المطلوبة للتصريفات في البيئة البحرية.
- تطبيق تقييم الأثر البيئي لتطوير أطر موحدة للتصريح وضبط تنفيذ المشروعات الساحلية في الدولة وإدارة المناطق الساحلية لتشمل جميع القضايا المعنية.
- تطوير خدمات ذات كفاءة لنشر المعلومات والقضايا البيئية البحرية بين المجتمعات لرفع درجة الوعي البيئي خاصة عند صائدي الأسماك والسواح وإدخال قضايا البيئة البحرية في المناهج المدرسية.
- تطوير خطة مستدامة لإدارة المخزون السمكي ومعرفة إحصائيات الصيد وضبط معدات وطرق الصيد والمحافظة على الموائل للتبييض والتفريخ، وتطبيق القوانين والإجراءات العقابية.
- تطوير وتعزيز خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى، وتحديد المسؤوليات والتنسيق بين الجهات المعنية وإنشاء مركز معلومات وطني للتلوث النفطي.

- إنشاء شبكة تجهيزات لاستقبال مخلفات الزيت من السفن على نطاق الدولة والتأكد من الالتزام بتطبيق متطلبات ماربول للتجهيزات.

الفصل التاسع – البيئة الحضرية:

يستعرض هذا الفصل العناصر التي يجب أن تركز عليها الأجندة الوطنية البيئية الخاصة بالبيئة الحضرية، ويستعرض كذلك الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي الوطنية للبيئة الحضرية.

عناصر الاستراتيجية الوطنية للبيئة الحضرية:

ترتكز الاستراتيجية الوطنية على العناصر التالية:

- تخطيط المدن وعمليات التشييد
- النقل والمواصلات.
- الضوضاء.
- صحة البيئة.
- إدارة الطاقة.

خطة العمل:

- إجراء دراسات عن السكان والمسكن الاقتصادي لوضع استراتيجية وطنية للسكان والإسكان واقتراح المتطلبات للسكن الاقتصادي وربط السياسات السكانية بسياسات استثمارية.
- إجراء دراسات في النقل والمواصلات لاختبار وسائل النقل الجماعي بما في ذلك السكك الحديدية والحافلات، واختبار الآليات الاقتصادية والقوانين التي تلزم باستخدام الوقود الخالي من الرصاص.
- رفع درجة الوعي بضرورة استخدام الطاقة المتجددة في المباني والمنازل، والاستعانة بشبكة معلومات إلكترونية عن نظم الطاقة المتجددة واستخداماتها.
- وضع قواعد خاصة لترشيده استخدام الطاقة في المباني وذلك عن طريق نظم العزل الحراري وتخزين الطاقة الشمسية والحوائط الزجاجية والمواصفات التي تستخدم في المناطق الجافة.
- تكوين فريق لدراسة مصادر ومستويات الضوضاء وسبل التحكم فيها وتوفير الموارد البشرية لعمليات الرقابة.
- إنشاء مؤسسة للصحة العامة للتعليم والتدريب في مجال الصحة والسلامة والوبائيات والصحة المهنية وسلامة الغذاء وحماية البيئة.
- إنشاء آلية لإدارة وجمع المعلومات البيئية وتحليلها وتوفير المعلومات الفنية في مجال الصحة البيئية.
- التعاون لمراجعة كافة التشريعات الخاصة بالأمراض السارية والتشريعات الخاصة بضمان جودة الغذاء والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

الفصل العاشر – إهدار موارد الأرض والتنوع البيولوجي:

يستعرض هذا الفصل العناصر التي يجب أن تركز عليها الأجندة الوطنية البيئية الخاصة بقضية إهدار موارد الأرض والتنوع البيولوجي، ويستعرض كذلك الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي الوطنية لموارد الأرض والتنوع البيولوجي.

عناصر الاستراتيجية الوطنية لموارد الأرض:

- رسم خرائط للموارد الزراعية لنوعية التربة وكمية ونوعية المياه والتعرف على الممارسات المثلى للزراعة.
- وضع سياسة زراعية تهدف للاستخدام المرشد للمورد الذي يوائم بين استخدامات الأراضي ومقدرة الأرض الإنتاجية وكميات المياه المتاحة.
- وضع سياسات تأخذ في الاعتبار التداخلات المطلوبة بين الموارد وقضايا السوق.
- إدخال قضايا الزراعة كعامل مهم في إطار السياسات المقترحة للإدارة الوطنية للمياه.
- ترشيده استخدامات المياه الجوفية في النشاط الزراعي عن طريق ضبط التصاريح لحفر الآبار، واختيار بدائل للمحاصيل الأعلى كفاءة للوحدة المائية أو سريعة النضج، وتحسين ممارسات الري وذلك عن طريق التدريب ورفع درجة الوعي وخصوصاً في المتطلبات المائية للمحاصيل ومتطلبات الزراعة في المناطق الجافة، وتحسين كفاءة الري عن طريق استخدام تقنيات حديثة.

- تعزيز مشاركة المزارعين المواطنين في وضع السياسات الزراعية والتخطيط والتطبيق ورفع درجة الوعي للمحافظة على الموارد والاستعمال المرشد للكيماويات الزراعية والمكافحة المتكاملة للآفات.
- تدريب ورفع درجة الوعي بين العمال الزراعيين الوافدين.
- مراجعة سياسة الدعم لتشجيع الزراعة المستدامة بالمحافظة على التربة وممارسة الدورات الزراعية وترشيد استعمالات الكيماويات الزراعية.
- إجراء البحوث والدراسات في إدارة الموارد الطبيعية.
- تحسين طرق جمع المعلومات الزراعية.

عناصر الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي:

- تجميع المعلومات المتعلقة بالحياة الفطرية في الدولة والمصادر الوراثية المتوفرة.
- إجراء دراسات وبحوث عن ظاهرة فقدان الأنواع الحيوية من نبات وحيوان.
- حصر المناطق البيئية المؤهلة لتطبيق إجراءات الحماية والصيانة والتوسع في إنشاء محميات لاستغلالها في تنمية التنوع البيولوجي.
- تأسيس بنوك للمصادر الوراثية النباتية والحيوانية في الأماكن الطبيعية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

خطة العمل الوطنية لموارد الأرض والتنوع البيولوجي:

- إجراء مسح وطني شامل لحصر الأراضي الزراعية المتدهورة والتعرف على أسبابها وتحديد المحاصيل والدورات الزراعية المناسبة للمحافظة على الإنتاج الزراعي.
- إنشاء مركز بحوث مائية لإجراء البحوث وإسداء النصح بالنسبة لكفاءة استخدام المياه والكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعي وتطوير استخدام المياه ذات النقاوة غير العالية.
- إجراء حصر شامل للأراضي الرعوية ولطاقاتها الإنتاجية وتحديد الأماكن القابلة للتأهيل وتطبيق الإدارة الرعوية السليمة.
- إجراء دراسة لتقييم كفاءة أنظمة التشجير الحرجي واقتراح نظم بديلة أعلى كفاءة وقادرة على المساهمة في دعم الحياة البرية والتنوع البيولوجي.
- إجراء مسح شامل للحياة الفطرية، الحيوانية والنباتية، ومصادر الوراثية لإكثارها والمحافظة عليها وإنشاء المناطق المحمية وتأسيس البنوك الوراثية.
- إنشاء آلية لوضع القوانين والمواصفات واللوائح اللازمة لترشيد استخدام المواد الكيماوية، وذلك عن طريق وضع سياسات تسعير للمنتجات الزراعية ومراقبة مستوى الملوثات الكيماوية واستنباط المحاصيل المقاومة للآفات وطرق التخلص السليم من المخلفات الزراعية.
- تعزيز الإرشاد الزراعي البيئي في وزارة الزراعة لرسم سياسات التوعية البيئية وتدريب العاملين في المجال البيئي للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

الفصل الحادي عشر - بناء القدرات البيئية، التوعية والإعلام البيئي :

يحتوي هذا الفصل على القضايا الرئيسية المتعلقة بكيفية بناء القدرات الوطنية للعمل البيئي من خلال استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية تشمل تطوير واستحداث برامج تدريبية للقوى العاملة في الإدارة البيئية، ودعم إدارات البيئة الموجودة في الدولة، وإنشاء إدارات بيئية جديدة خاصة في البلديات التي لا تتوفر لديها مثل هذه الإدارات.

كما يحتوي هذا الفصل على استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية لتطوير عملية جمع المعلومات من خلال إيجاد شبكة معلومات وطنية بيئية، وتحسين سبل جمع الإحصائيات الخاصة بكافة القضايا البيئية مثل الهواء والمياه والطاقة والبيئة البحرية.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول هذا الفصل أيضا استراتيجية وخطة عمل التوعية البيئية في الدولة والتي تشمل تعزيز الوعي البيئي لدى صانعي القرار، وتطوير برامج التوعية البيئية على كافة الأصعدة لتصل إلى جميع فئات المجتمع وكذلك رفع الوعي البيئي لدى وسائل الإعلام المختلفة. وقد ضمن هذه الاستراتيجية قضية إدخال البيئة في المناهج الدراسية المدرسية والجامعية.